انما هو بعد جلوسه كما سياتي ويكره الاسراع في الخطبة الثانية بنحو الهرولة وغيرها
التاسع عشر من سمع خطبة من قرب وبعض بعد لا تجب عليه في وجه شاذ انه اذا كان
بينه وبين سيبويه نهاية لزم الجمعة الواقعة في نوبته ولا تنعقد به بلا خلاف
العشرون الغريب اذا اقام ببلد واتخذه وطنا صار له حكم اهله في وجوب
الجمعة وانعقادها به وان لم يتخذه وطنا بل عزم الرجوع الى بلده بعد مدة يخرج بها عن كونه
مسافرا فمدة اذا طويلة كالمتفقه والتاجر لزمه الجمعة ولا تنعقد به على الاصح الحادي والعشرون
العذر المبيح ترك الجمعة يبيحه وان طرأ بعد الزوال الا السفر فانه يحرم انشاؤه بعد الزوال
وقيل يجوز بعد الفجر وقبل الزوال قولان قال في القديم وحرملة يجوز وفي الجديد لا يجوز وهو
الاظهر عند العراقيين وقيل يجوز قولا واحدا هذا في السفر المباح اما الطاعة واجبا كان كالحج
او مندوبا فلا يجوز بعد الزوال واما قبله فقطع كثيرون من الائمة بجوازه وقطع كلام العراقيين
انه على الخلاف كالمباح وحيث قلنا يحرم فله شرطان احدهما ان لا ينقطع عن الرفقة ولا يلحقه
ضرر في تخلفه للجمعة فان انقطع وفات سفره لذلك او نالهم ضرر فله الخروج بعد الزوال بلا خلاف
كذا قاله الاصحاب وقال الشيخ ابو حامد المروزي في جوازه بعد الزوال الخوف الانقطاع عن
الرفقة وجهان الشرط الثاني ان لا يمكنه صلاة الجمعة في منزله او طريقه فان امكنت
فلا يمنع بحال قال النووي الاظهر تحرم السفر المباح والطاعة قبل الزوال وحيث حرمناه
بعد الزوال فسافر كان عاصيا فلا يترخص عاما تفوت الجمعة حيث كان فراغها يكون ابتداء السفر
قاله القاضي حسين وصاحب التهذيب وهو ظاهر واساعلم وقال امام الحرمين كره لمن
تجب عليه الجمعة الخروج في المصر يوما بعد الشروع في الزوال (قلت) يحصل واختلفوا في الزوال قبل
الاذان الاول وقبل الثاني واما اذا خرج قبل الزوال فلا بأس به بلا خلاف
كذا في التتمة وغيرها وسواء كان لسفر الطاعة او غيره وكذا يجوز له السفر بعد الزوال من الجمعة
ان لم يدركها وارابع الثاني والعشرون المعذورون في ترك الجمعة ضربان

احدهما يتوقع زوال عذره كالعبد والمريض يتوقع افاقة فيستحب له تاخير الظهر
الى اليأس من ادراك الجمعة لاحتمال تمكنه منها ويحصل اليأس برفع الامام راسه
من الركوع الثاني على الصحيح وعلى الثاني ذكر امام الحرمين في حق كل واحد فاذا
كان منزله بعيدا فانتهى الوقت الى حد لو جد في السعي لم يدرك الجمعة حصل العذر
ذكره الغزالي في البسيط الثاني من لا يرجو زوال عذره كالمرأة والزمن فالاول ان يصلي
الظهر في اول الوقت لفضيلة الاولية قال النووي هذا اختيار اصحابنا آخر اساتيني
وهو الاصح وقال العراقيون هذه الغرب كالاول فيستحب له تاخير الظهر لان الجمعة صلاة
الكاملين فقدمت والاختيار التوسط فيقال ان كان هذا الشخص جازما بانه لا يحضر
الجمعة وان تمكن منها استحب تقديم الظهر وان كان لو تمكن اولا نشط حضرها استحب
التاخير كالقريب الاول والله اعلم واذا اجتمع معذورون استحب لهم الجماعة
في ظهرهم على الاصح قال ابن ابي هريرة والمستحب لهم اقامة (قلت) الجماعة ليلا يتهموا
قال الاصحاب هذا اذا كان عذرهم خفيا فان كان ظاهرا فلا تهمة (قلت) ومنهم من استحب
الاطلاق مطلقا آخر اذا صلى المعذور الظهر قبل فوات الجمعة صحت ظهره فلو زال العذر
وتمكن من الجمعة لم يلزمه الان الخنثى اذا صلى الظهر ثم بان رجلا وتمكن من الجمعة فتلزمه
والمستحب لهؤلاء حضور الجمعة بعد فعل الظهر فان صلوا الجمعة فرضهم الظهر على الاظهر
اما اذا زال العذر وقت الظهر فقال القفال هو كوقت المتيمم الذي في الصلاة وهذا يقتضي
خلافا في بطلان الظهر كالخلاف في بطلان صلاة المتيمم وذكر الشيخ ابو محمد وجهين
هذا والمذهب استمرار صحة الظهر وهذا الخلاف تفريع على ان البطلان ظهر غير المعذور
اذا صلاها قبل فوات الجمعة فان لم يبطلها فالعذر اولى وقال امام الحرمين
المعذورون ان ادوا الجمعة جاز عن فرض الوقت لان السقوط تخفيفا للعذر
فاذا تكلفوا لم يكن بد وهو الجمعة جاز عن فرض الوقت وهو الظهر كالمسافر

وقال الاصحاب كره للمعذور والمريض اذا صلى الظهر جماعة في البيت
يوم الجمعة ذكر اصحابنا الخراسانيون وشرحوا صلوا في رحالكم وقال الزاهدي كره
وقال الاصحاب يستحب لمن فاته الجمعة ان يصلي الظهر جماعة في البيت
ثم يعيد الظهر اذا سمع الاذان الثاني

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)